

مؤقت

مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9335

الجمعة، 2 حزيران/يونيو 2023، الساعة 10/00

نيويورك

الرئيس	السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي السيدة إيفستيجنفا إكوادور السيد بيريس لوس ألبانيا السيد سباسي البرازيل السيد دي ألميدا فيليو سويسرا السيدة شاندا الصين السيد داي بينغ غابون السيدة كامبانغويي أنكاسا غانا السيد كوربيه فرنسا السيد دو ريفيير مالطة السيدة فرازير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية السيد إيكسرلي موزامبيق السيد فيرنانديز الولايات المتحدة الأمريكية السيدة ساها اليابان السيد هاماموتو

جدول الأعمال

الحالة في ليبيا

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-15690 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/05.

الإعراب عن الشكر للرئيس المنتهية ولايته

الرئيسة: أود أن أغتنم هذه الفرصة لأشيد، نيابة عن المجلس، بالعمل الذي أنجزته رئاسة مجلس الأمن في شهر أيار/مايو. وأشكر سعادة السفارة بـاسكال بيرسفل وفريقها على جهودهم الحثيثة.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في ليبيا

الرئيسة: يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول الأعمال.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2023/388، التي تتضمن نص مشروع قرار مقدم من فرنسا ومالطة.

والمجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أ طرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

ألبانيا، البرازيل، الصين، إكوادور، فرنسا، غابون، غانا، اليابان، مالطة، موزامبيق، سويسرا، الإمارات العربية المتحدة، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية.

المعارضون:

لا أحد

الممتنعون عن التصويت:

الاتحاد الروسي

الرئيسة: حصل مشروع القرار على 14 صوتاً مؤيداً ولم يعارضه أحد، مع امتناع عضو واحد عن التصويت. اعتمد مشروع القرار بوصفه القرار 2684 (2023).

أعطى الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات

بعد التصويت.

السيدة إيفستينغيفا (الاتحاد الروسي) (تكلمت بالروسية): أود أن أبدأ بياني بتهنئة وفد الإمارات العربية المتحدة على بدء رئاسته لمجلس الأمن. ونود أن نشكر وفد سويسرا على قيادته القديرة للمجلس في الشهر الماضي.

كما فعل الاتحاد الروسي في العام الماضي، فقد امتنع عن التصويت على قرار مجلس الأمن الذي أعدته فرنسا ومالطة بشأن تمديد نظام تفتيش خاص في أعالي البحار قبالة سواحل ليبيا لتنفيذ حظر الأسلحة (القرار 2684 (2023)). ونود أن نذكر مرة أخرى بأن روسيا، إلى جانب أعضاء آخرين في مجلس الأمن، كانت وراء إنشاء ذلك النظام. وقد كنا مقتنعين بأهمية عمل آلية التفتيش تلك بالنسبة للحالة في ليبيا وكنا نأمل أن تسهم تلك الإجراءات في الحد من الاتجار غير المشروع بالأسلحة على أراضي ذلك البلد الواقع في شمال أفريقيا.

بيد أن الإمكانيات التي يتيحها نظام التفتيش الخاص أصبحت فعلياً حكراً على منظمة إقليمية واحدة: الاتحاد الأوروبي. ونحن مضطرون إلى الإشارة إلى أن أنشطة العملية العسكرية للاتحاد الأوروبي في البحر الأبيض المتوسط لم تحقق نتائج عملية على صعيد تحقيق استقرار الحالة في الميدان. ويصعب القول بأنه كانت هناك أي عمليات اعتراض ناجحة بشكل لا لبس فيه لبضائع مهربة طوال فترة عملية الاتحاد الأوروبي. وتثير الحوادث القليلة التي أعلنت عنها قيادة العملية بزهو العديد من الأسئلة، أساساً بسبب الاستنتاجات المتسارعة التي تم التوصل إليها حول الطابع العسكري للشحنات التي خضعت للتفتيش.

ولم تتحسن الحالة في هذا العام: فالأسلحة لا تزال تتدفق على الجماهيرية السابقة. وتجدر الإشارة أيضاً إلى الطابع الانتقائي لعمليات التفتيش التي تقوم بها عملية الاتحاد الأوروبي، ونتيجة لذلك فإن المنتهكين المحتملين لحظر الأسلحة ليس لديهم ما يخشونه من هذا الوجود البحري. وعلى الرغم من الإحصاءات المقدمة، لا تزال تصرفات

البحارة الأوروبيين يكتنفها الغموض إلى حد كبير. ولدينا انطباع بأن زملاءنا في الاتحاد الأوروبي مدفوعون بشكل أساسي بالرغبة في تسجيل وجودهم رسمياً في المنطقة وخصخصة الجهود الرامية إلى تعزيز الامتثال لحظر الأسلحة المتعلق بليبيا في نظر الجمهور. وفي العام المقبل، سنواصل بالطبع مراقبة أعمال القوة عن كثب، لا سيما فيما يتعلق بامتثالها لقانون البحار وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، فإنه من الناحية المنطقية، من غير المستصوب ترك الجوانب العملية للحفاظ على الأمن الإقليمي لطرف واحد بمفرده. وتجربة القوة الأوروبية التي لم تحقق نجاحاً كاملاً تؤكد من جديد الأهمية الأساسية لإنشاء صيغ فعالة ومتعددة الأطراف حقاً بغية التوصل إلى حلول مستدامة للقضايا الملحة في ليبيا ومنطقة البحر الأبيض المتوسط ككل.

رفعت الجلسة الساعة 10/10.